**جامعة دمشق**

**كلية الاقتصاد**

**ماجستير إدارة الأعمال**

**السنة الأولى**

إدارة المصرف الإسلامي

إشراف الدكتور: محمد الحسين

إعداد الطالب: فاروق ابوجديع

2010

مخطط البحث

* مقدمة
* سوق التمويل الإسلامي
* مصادرالأموال في المصارف الإسلامية
* صيغ التمويل الإسلامي
* التشابه والاختلاف بين صيغ التمويل الإسلامي والتقليدي
* الإدارة المالية في المصارف الإسلامية
* أهم المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية
* خاتمة
* قائمة المراجع

 مقدمة :

 المصارف الإسلامية هي المصارف التي تقدم النسخة الإسلامية من المنتجات المصرفية التقليدية فهي تقدم لزبائنها خدمات من خلال عمليات إقراض وتمويل لمشاريع تتماشى وتتوافق كلياً مع أحكام الشريعة الإسلامية, والمعروف عن خدمات هذه المصارف أنها أكثر شمولية من مثيلاتها التقليدية وهي تبدأ من الحسابات الجارية والودائع والإدخارية ( ودائع التوفير) وودائع الأجل, ولا تنتهي عند حدود منح القروض وتمويل المشاريع الاستثمارية, والمفهوم الأساسي الذي تقوم عليه هذه المصارف يطلق عليه بـ " المرابحة" والذي يعني في جوهره أن يقوم المصرف على سبيل المثال بشراء السلعة أو المنتج الذي يرغب زبون المصرف في الحصول عليه ( نقداً) وذلك من خلال تعاملات مصرفية معمول بها في هذه المصارف يكون المقابل تحقيق أرباح محددة, وهي غالباً ما تتوازى كأرباح مع مثيلاتها في المصارف التقليدية وعلى الأغلب فإن معظم زبائن هذه المصارف لاتعنيهم كثيراً مفاهيم ( الفائدة ) وهي ليست على قائمة حساباتهم, وذلك انطلاقاً من مفهوم (الربا) المحرم في أحكام الشريعة الإسلامية .

 وبشكل عام تعتبر المصارف الإسلامية كنموذج أعمال، أقرب إلى نموذج مصارف الاستثمار منها إلى المصارف التجارية، حيث إنها تقوم على قاعدة «الغنم بالغرم»، ومعناها ان من ينال نفع شيء يتحمل ضرره، ودليل هذه القاعدة قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه». والمقصود من غنمه زيادته ونتاجه، وغرمه هلاكه ونقصه وقاعدة الخراج بالضمان وهي حديث نبوي صحيحٌ، معناها ما خرج من منفعة عين فهو للمشتري مقابل ما كان عليه من ضمان الملك، فإنـَّه لو تلف المبيع كان عليه ضمانه، فالغلَّة له؛ ليكون الغنم مقابل الغرم. فعمل الصيرفة الإسلامية يتضمن نوعا من المخاطرة تقل وتكثر وفقا للعقد الذي تقوم عليه المعاملة، ففي عقد المرابحة للآمر بالشراء مثلا تقل المخاطر إلى ان تكاد تصبح مخاطر ائتمان فقط، وتزداد وتيرة المخاطر كلما ابتعدت الصيرفة الإسلامية عن صيغ المداينات إلى صيغ المشاركات مثل عقود المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة. هذه هي الصورة التي يجب ان تكون عليها الصيرفة الإسلامية والتي قامت من اجلها وهو السعي لعمارة الأرض وتوزيع الثروة بين من يملكون ومن لا يملكون توزيعا عادلا تتحقق فيه معادلة الخراج بالضمان والغنم بالغرم. إلا ان هذه الصورة لم تتحقق، فمالت الصيرفة الإسلامية إلى استخدام أسلوب المداينات وغلبت صيغة التورق اليوم على جل معاملاتها، وحجة القائمين على الصيرفة الإسلامية في التوجه نحو المداينات هو ان الكثير من الأنظمة التي تحكم عمل هذه المصارف هي أنظمة مصرفية تقليدية تلائم أسلوب الإقراض والاقتراض التقليدي القائم على الفائدة، ولم تراع خصوصية الصيرفة الإسلامية القائمة على أسلوب المشاركة أخذا وإعطاء، فحدت هذه الأنظمة من حركة الصيرفة الإسلامية وقدرتها على تطوير المجتمعات التي تعمل فيها والمساهمة في تنميتها بأسلوب مالي إسلامي أصيل بعيدا عن محاولة مجاراة الصيرفة التقليدية في أدواتها.

**سوق التمويل الإسلامي**

 تؤكد التقارير المالية أن سوق التمويل الإسلامي تبدو في وضع أفضل على الرغم من هشاشة تعافي الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، حيث أن حجم سوق الصكوك الإسلامية حول العالم تجاوز 110 مليارات دولار، وإذا تمت إضافة بقية أدوات التمويل الإسلامي فسيتجاوز حجم السوق المالية الإسلامية حاجز التريليون دولار.

 وإن حجم أصول أكبر 500 مصرف إسلامي ارتفع إلى 822 مليار دولار في 2009، مقابل 639 مليار دولار في 2008، أي بنسبة نمو وصلت إلى 28.6%.

وأوضحت شركة سبائك للإجارة والاستثمار الكويتية في تقرير أصدرته ونشرته صحيفة الاقتصادية السعودية، أنه بعد نمو إصدارات الصكوك بنسبة 47% بين عامي 2003 و2007 فإن عام 2009 يعتبر عام عودة النمو خصوصا بعد أن شهدت صناعة الصكوك نكسة في عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

وأشارت إلى ما قالته وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" من أن عام 2009 شهد إصدار صكوك بقيمة 23.3 مليار دولار مقابل 15.5 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة نمو تقارب 34%، وبذلك سجل العام الماضي ثاني أكبر رقم في تاريخ الإصدارات بعد عام 2007 الذي يحمل الرقم القياسي حين طرحت صكوك بقيمة 34.3 مليار دولار.

وبينت أنه بهذه الإصدارات يكون حجم سوق الصكوك الإسلامية حول العالم قد تجاوز 110 مليارات دولار، وإذا تمت إضافة بقية أدوات التمويل الإسلامي فسيتجاوز حجم السوق المالية الإسلامية حاجز التريليون دولار.

وقالت إنه على الرغم من ذلك فإن سوق الصكوك ما زالت صغيرة جدا إذا عرفنا أن قيمة أوراق الدين التقليدية حول العالم تخطت في نهاية العام الماضي عتبة 25.4 تريليون دولار.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، قالت الشركة إن ماليزيا استحوذت عام 2009 على أكثر من نصف الصكوك المصدرة لتبلغ حصتها 54.1% ويعود ذلك إلى أن ماليزيا تملك نظام صيرفة إسلامية راسخا وإطارا تشريعيا متطورا، إضافة إلى دعم حكومي قوي للتمويل الإسلامي.

أما بالنسبة إلى حصة دول الخليج، فمن الملاحظ تراجعها خلال العام الماضي خصوصا نصيب الإمارات التي تشهد دائما القدر الأكبر من الإصدارات ويبدو ذلك مفهوما في ضوء تركز مشاكل التخلف عن سداد الصكوك في المنطقة خلال عام 2009.

وأفاد التقرير أن الحكومات والبنوك ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر من سوق الصكوك الخليجية، في حين أن إصدارات الشركات ما زالت نادرة وصغيرة نسبيا ويعتبر مصرف البحرين المركزي أنشط مؤسسة رسمية على هذا الصعيد.

واستعرضت الشركة جملة توصيات قد تساعد على تطوير سوق الصكوك في الخليج والعالم، من بينها حاجة سوق السندات الإسلامية إلى توسع أكبر في القطاع الخاص، وضرورة توافر الضمانات التي تتعلق بالقواعد التي ما زال أمام الصناعة طريق طويل لتطويرها.

ومن التوصيات أيضا ضرورة قيام السلطات بوضع قوانين وتشريعات تشجع على إصدار الصكوك وتعزز الشفافية، وهذه الأخيرة تستقي أهميتها من بعد التعثر الذي أصاب بعض الإصدارات ووضع مقياس أو مؤشر رسمي شبيه بمعدل اللايبور وذلك لقياس أدوات الدين الإسلامية وخصوصا الصكوك.

**مصادر الأموال في المصارف الإسلامية**

تتألف مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بشكل رئيسي من عنصرين:

\*المصدر الداخلي ويشمل : رأس المال - الاحتياطي الإلزامي

\* المصدر الخارجي ويضم : الودائع على أنواعها

1) المصدر الداخلي:

\*رأس المال:

وهو عبارة عن مجمل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف باعتباره مشروعاً من أصحاب المشروع عند بداية تكوينه إضافة إلى جميع الزيادات والتخفيضات بشكلها النقدي والعيني التي تطرأ على هذه الأموال في الفترات التالية ومن المهم الإشارة إلى أن الشريعة الأسلامية تشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولايجوز أن يكون ديناً.

\* الإحتياطي:

يعرف بأنه مجموع الأرباح المحتجزة بغية تعزيز المركز المالي للمصرف والمحافظة عليه وضمان سلامة رأس المال ويأخذ الاحتياطي في المصارف الإسلامية عدة أشكال لكل منها غايته الخاصة والمسوغ المنطقي لوجوده:

- احتياطي ضمان قيمة الودائع الثابتة والحسابات الجارية: ويكونه المصرف لمواجهة حالات أي تغير سلبي في قيمة الودائع لديه.

-احتياطي موازنة الأرباح المحققة

2) المصدر الخارجي:

تعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية وهي تأخذ عدة أشكال من أهمها:

\* الودائع الثابتة
\*الودائع بإشعار
\*حسابات التوفير والإدخار
\*حسابات جارية تحت الطلب (Demand Accounts)

ويجب الإنتباه إلى ان الانواع الثلاثة الأولى تعتبر من الأدوات الاستثمارية في هذه المصارف في حين تعتبر الحسابات الجارية وسيلة لحفظ الاموال من السرقة او الضياع بالاضافة الى تسهيل التعامل التجاري من خلال توفير ميزة سحب الشيكات وقبول الحوالات .

إضافة إلى الودائع هناك مصادر أخرى تعتبر في خانة المصادر الخارجية للأموال في المصرف:
\*أموال الزكاة
\*الهبات والتبرعات
\*الودائع العينية

**صيغ التمويل الاسلامية المطبقة في المصارف الاسلامية**

****

****

أهم صيغ التمويل الإسلامية :

بيوع .

إجارات .

 مشاركات .

**تنقسم البيوع في الفقه الإسلامي إلى نوعين :**

* **بيوع المساومة :**

وفي هذا البيع يتفق البائع والمشتري على ثمن سلعة بغض النظر عن الثمن الأول للسلعة.

* **بيوع الأمانة :**

وفيها يتم الاتفاق ما بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بعين الاعتبار ثمنها الأول ولبيوع الأمانة ثلاث صور هي :

**وتقسم بيوع الأمانة إلى ما يلي :**

* 1. التولية :- وهي البيع بمثل الثمن الأول دون زيادة أو نقصان.
	2. الوضيعة:- وهي بيع السلعة بمثل ثمنها الذي اشتراها البائع به مع تخفيض (حط) مبلغ معلوم من الثمن.
	3. المرابحة :- هي بيع السلعة بتكلفة شراءها مع زيادة ربح معلوم متفق عليه سواء بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن ،

 أو هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.

المرابحة :

هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح وتعتبر المرابحة من أهم قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية وقد صدر في شأن المرابحة قرارات فقهية كثيرة منها فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني "إن المواعدة على بيع المرابحة للآمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراه وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الوعد السابق هو أمر جائز شرعاً طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم" وصورة هذا البيع يتمثل في قول البائع للمشتري : "أنا اشتريت هذه السلعة بكذا وبعتها لك بزيادة قدرها كذا على ثمنها أو بزيادة نسبتها كذا من ثمنها فيقول المشتري قبلت".

صور المرابحة :

- المرابحة البسيطة :

وتتكون من طرفين (البائع ، المشتري) إذ يكون البائع تاجراً يمتلك السلعة دون وعد مسبق بشرائها من قبل المشتري فيبيع سلعته وفق الربح الذي يراه مناسباً.

- بيع المرابحة للآمر بالشراء:

وهي صيغة مستحدثة لبيع المرابحة البسيطة ، وقد ظهرت بشكل واضح في المصارف الإسلامية حيث تقوم هذه المصارف بالتوسط بين البائعين والراغبين في الشراء ، أي أن باستطاعة العميل الذي يحتاج لسلعة معينة ذات مواصفات محددة أن يتقدم إلى البنك بطلب لتوفير تلك السلعة مع وعد للبنك بشراء هذه السلعة بثمن معلوم يتفق عليه ، حيث يقوم البنك بعد التأكد من جميع الجوانب الائتمانية بشراء هذه السلعة ومن ثمن بيعها بالتقسيط إلى الآمر بالشراء.

وبيع المرابحة للآمر بالشراء هو ما يطبق حالياً في البنوك الإسلامية حيث يكون هناك ثلاث أطراف هم :-

البائع .

البنك .

المشتري (الآمر بالشراء).

المضاربة :

إنه عقد يتضمن دفع مال لآخر ليعمل فيه بجزء مشاع معلوم من الربح وتعرف المضاربة من الناحية الفقهية بأنها عقد شركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر وما يرزق الله من ربح يكون بينهما على حسب ما يشترطان على أساس حصة شائعة من الربح وإذا حدثت خسارة يتحمل صاحب المال الخسارة ويخسر العامل جهده وعمله ما لم يخن أو يتعد

أنواع المضاربة :

المضاربة نوعان :

(1) مضاربة مطلقة :

- أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله ، بمعنى أن يطلق يده فيه.

(2) مضاربة مقيدة:

- أن يعين شيئاً من ذلك ، كأن يقيد العمل في المال بمكان أو زمان ، أو نوع من التجارة ، بمعنى أن يقل يده ، ويشترط عليه بوجه من الوجوه.

مجالات المضاربة :

تجري المضاربة في جميع أنواع التجارة ما لم يقيد رب المال المضارب بالعمل في تجارة معينة.

تعريف المشاركة :

هي اشتراك شخصين أو أكثر بأموالهما على أن يعملا بأبدانهما والربح بينهما أما الخسارة فتكون على قدر المالين.

المشاركة المصرفية :

فهي صيغة تمويلية مستمدة من عقد الشركة المعروف في الفقه الإسلامي يشترك البنك فيها مع عميل أو أكثر في مشروع معين بقصد الربح.

**المشاركة في التطبيق المصرفي المعاصر:**

يمكن للمصرف الإسلامي استخدام عقد المشاركة في تمويله وذلك على النحو التالي:-

**المشاركة في رأس المال (المشاركة المستمرة):**

حيث يقوم البنك بشراء أسهم شركات قائمة أو يساهم في رأس مال مشروعات جديدة ويستمر البنك في تلك المشروعات إلى أن ينتهي أجلها.

**المشاركة في صفقة:**

حيث تكون علاقة المصرف مع عمله قائمة على أساس صفقة معينة منفصلة عن نشاطه يدخل فيها الطرفان بحيث تنتهي العلاقة بينهما بتنفيذ الصفقة واقتسام الأرباح بينهما.

**المشاركة المتناقصة:**

وهي أكثر أنواع المشاركة شيوعاً في المصارف الإسلامية حيث يتم في هذا النوع من المشاركات أن يساهم المصرف في رأس مال شركة أو مؤسسة أو مصنع وعندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح بموجب الاتفاق عند التعاقد غير إن المصرف الإسلامي يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع حصته إلى شركائه وإتاحة الفرصة لهم للحلول محله في الملكية تدريجياً حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

**التمويل بالمشاركة المتناقصة:**

يعتبر التمويل بالمشاركة المتناقصة من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية من الأساليب التمويلية ويقوم التمويل على أساس تقديم البنك الإسلامي التمويل الذي يطلبه العميل وذلك دون تقاضي فائدة وإنما يشارك البنك في الدخل الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة وإما أن تكون المشاركة دائمة أو متناقصة.

 **السلم والسلم الموازي :**

**تعريف السلم :**

 يعرف السلم في اصطلاح الفقهاء : بيع آجل (المسلم فيه) بعاجل (رأس المال) .

 **الإجارة :**

**الاجارة تمليك منفعة بعوض .**

هو عقد بين المؤجر والمستأجر يُمنح فيه المستأجر الحق في استخدام أصل ما مملوك للمؤجر مقابل إيجارٍ معين ولمدةٍ معينة قد تنتهي بالتمليك.

**أنواع الإجارة :-**

أولاً :- **الاجارة** التمويلية : **المنتهية بالتمليك هي اجارة تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة .**

ثانياً :- الإجارة التشغيلية : **هي اجارة لا تنتهي بتملك المستأجر العين المؤجرة .**

**الإستصناع :**

وهو نوع من أنواع البيوع وهو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة لقاء ثمن محدد.

**وفي الإطار المصرفي فإن الاستصناع**

هو توسط البنك لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين يطلبه العميل بمواصفات محددة .

**عقد الاستصناع في التطبيق المصرفي الإسلامي:**

مصرفياً إدخال مفهوم الاستصناع الموازي.

الفكرة الأساسية حول مفهوم الاستصناع الموازي أن البنك حينما يلتقي طلباً من أحد عملائه لصناعة أصل من الأصول يطلب البنك من هذا العميل أن يقدم له المواصفات المتعلقة بالأصل المطلوب صناعته من حيث الشكل والمواد المستخدمة بالصناعة كذلك مدة التسليم بل ويمكن أن يطلب من العميل أن يحدد – اختيار – الصانع النهائي بالإضافة إلى تقديرات التكلفة.

يقوم البنك في ضوء المعلومات المقدمة من العميل باختيار مقاولين أو جهات متخصصة لصناعة الأصل المطلوب وتتحدد التكلفة الكلية للأصل عن طريق إضافة البنك لربحه للتكلفة اللازمة للصناعة من قبل الجهات الصانعة، حيث يقوم البنك بالتوقيع على عقدين :-

العقد الأول :- عقد استصناع مع العميل.

العقد الثاني :- عقد الاستصناع الموازي مع الصانع النهائي.

**التشابه والاختلاف بين صيغ التمويل الإسلامي والتقليدي**

|  |  |
| --- | --- |
| تقليدي | إسلامي |
| بيع بالوكالة | مرابحة |
| القروض لأجل | السلم |
| مقاولات ـــ تصنيع | الاستصناع |
| تأجير والبيع التأجيري | إجارة وإجارة منتهية بالتمليك |
| مشاركة بين أصحاب الأموال | مشاركة |
| مشاركة بين عمل ومال | مضاربة |
| سندات | صكوك |

**الإدارة المالية في المصارف الإسلامية**

 بشكل عام تهدف الإدارة المالية في المصارف الإسلامية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في حدود الضوابط التي يعمل ضمنها المصرف الإسلامي . و تبرز أهمية الإدارة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

لذلك تحتاج المصارف الإسلامية دوما إلى إدارة مالية رشيدة تعمل على الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

هذا وإن الإدارة المالية لا تؤدي وظيفتها بصورة منفصلة عن الإدارات الأخرى في المصرف الإسلامي , بل هناك نوع من التكامل والتنسيق فيما بينها , حيث تعمل هذه الإدارة على توفير الأموال الكافية في المواعيد المحددة ويمكن أن نحدد مهام الإدارة المالية في المصرف الإسلامي فيما يلي :

1. اتخاذ القرار المتعلقة بالاستثمار واختيار المشاريع .
2. اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح .
3. اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مصادر التمويل المثلى .

 وفي هذه الفترة بالذات والتي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة قد تكون غير متكافئة بالنسبة للمصارف الإسلامية.
 ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تضمن للمصارف قدرا من المرونة وحصة سوقية كبيرة تساعدها على الاستمرار بفعالية.

 الإدارة المالية الإسلامية تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف.

وتتضمن العناصر التالية:

1) ابتكار أدوات مالية جديدة.
2) ابتكار آليات تمويلية جديدة.
3) ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.
4) أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا سواء في الأدوات أو العميلات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية أي تتميز بالمصداقية الشرعية.

**مزايا تطبيق الإدارة المالية الابتكارية الإسلامية في المصارف الإسلامية**

1) توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية:

حيث تعتبر الإدارة المالية وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر القدرة على إيجاد المنتجات البديلة للتقليدية، في بيئة تفتقر إلى محفزات الإبداع، بالإضافة إلى ندرة الأفراد المبدعين، والحاجة إلى ثقافة في المصارف الإسلامية متفهمة للإبداع، ومهتمة بعمليات البحوث والتطوير، وأيضاً مدى إلمام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شانها تعزيز الإبداع الأصيل.

 2) تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية:

حيث أن التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في غياب الإدارة المالية الإسلامية وعجز المصارف عن ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، ولكن في المقابل يجب عدم تحميل المصارف الإسلامية ما لا تحتمل.

**أهم المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية**

 يرى خبراء اقتصاديون ومصرفيون أن اختلاف الفتاوى الشرعية ومحاكاة المصارف التقليدية أهم الأخطار التي تواجهها المصارف الإسلامية، وهو ما يلقي بالعديد من التحديات على هذه المصارف.
 حيث أن الخلاف الفقهي حول بعض المنتجات المالية، يشكل أهم العوائق التي تعوق المصارف الإسلامية؛ أدى هذا الخلاف إلى التشكيك في شرعية ما تقدمه المصارف الإسلامية
 واليوم المصارف الإسلامية بدأت تعاني وتواجه نفس المخاطر التي تعاني منها المصارف التقليدية، وذلك من خلال المبالغة في الاقتراض قصير الأجل والطويل، وما يفرزه الاختلال الحاصل بين هذه الآجال، وأيضا من خلال المبالغة في ممارسة التورق المصرفي. فبعد أن كانت المصارف الإسلامية في السابق تعاني فائض السيولة، بدأت تتجه في الوقت الراهن إلى المبالغة في اختلال الآجال والاقتراض قصير الأجل من خلال مقلوب التورق، إلى جانب الإقراض طويل الأجل عن طريق التورق المصرفي.

ومن الممكن اعتبار أن محاكاة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية من خلال تطبيق بعض صيغ التمويل التقليدية، خصوصا التورق المنظم سيؤدي إلى الانحراف عن أهداف المصرف الإسلامي، وذلك لأن المصرف الإسلامي مع أنه يقوم بدور الوساطة بين رأس المال والعمل، إلا أن هذه الوساطة ليست وساطة نقدية صرفة كما في البنك الربوي، بل هي وساطة تجارية تجعل البنك الإسلامي يقوم بدور مهم في خلق قيم إضافية في المجتمع عن طريق مختلف عقود المعاملات الإسلامية كالبيوع والإجارات والمشاركات، التي ترتبط بإشباع حاجة سلعية حقيقية لدى المستدين.
 وهذا الأمر له انعكاس آخر سلبي على المصارف الإسلامية نفسها؛ لأن التورق يتضمن مخاطر عالية، وذلك لأنه يجعل ديونها غير مقابلة بأصول حقيقية، وبالتالي فإن البنك الإسلامي لا يكون لديه أصول يرجع إليها لاستيفاء حقه في حال مماطلة أو عجز العملاء عن سداد مديونياتهم، وهذا الأمر يمثل خطرا كبيرا أعلى على البنك الإسلامي إذا كان كل أو معظم معاملاته عن طريق التورق، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية معرضة للمخاطر نفسها التي تعرضت لها البنوك التقليدية في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

المصارف الإسلامية في سوريا

تبدو السوق السورية مقبلة على منافسة قوية وشرسة في الصيرفة الإسلامية..فهناك الآن ثلاثة مصارف تعمل في السوق هي الشام والدولي الإسلامي والبركة (وإن كان ما زال في بدياتهِ) وهناك ملامح مؤكدة لدخول أربعة مصارف جديدة هي السلام الإماراتي والتضامن المتحالف مع جهات مصرفية قوية جداً وأبو ظبي الإسلامي وبيت التمويل الخليجي هذا عدا عن أن تطلعات المصارف السعودية لدخول السوق السورية قد يكون من البوابة الإسلامية وفي كل ذلك نلاحظ أن المنافسة ستكون محتدة وغير سهلة على الإطلاق سواء المصارف الإسلامية بين بعضها البعض, أو مع المصارف التقليدية التي لاتبدو سهلة وتدرك جيداً كيف تجذب الزبون إلى منتجاتها وخدماتها.

خاتمة

 نظراً لأهمية عامل توافق مراعاة منتجات المصارف الإسلامية للشريعة الإسلامية . والتي ساعدت في اكتساب هذه المصارف لقاعدة جيدة من الزبائن سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو مكتتبين.

فإن هذه المصارف تواجه تحدي كبير في المحافظة على هذه القاعدة الشعبية (إذا جاز التعبير)...لأن مقياس التوافق مع الشريعة لايمكن اعتماده منفرداً وقد يكون أقل أهمية إذ لم تكن الخدمة والربحية بالمستوى الذي يلبي طموح الزبون..

 ويرى الباحث أنه لو أردنا الترويج لصناعة التمويل الإسلامي والسير بها بخطوات ثابتة نحو العالمية، لحجز مكان لها في النظام المالي العالمي، فلا بد من تبني خطاب علمي مقنع يدخل العقول قبل القلوب ، خصوصا أن المخاطبة ستكون لمجتمعات لا تشاطر نفس الدين ولا نفس المعتقدات. فمحور عملية الترويج هو التركيز على الخدمة من حيث الجودة والوضوح والسعر ومن تدعيمها عبر إبراز عنصر توافقها مع الشريعة الإسلامية وليس العكس .

 وأيضا يرى الباحث أن البنوك الإسلامية هي الأكثر استعدادا لمجابهة تداعيات الأزمة المالية من البنوك التقليدية، خصوصا أنها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى تمتعها بوفرة السيولة، وأن النظام المالي الإسلامي يمتلك مبدئيا المقومات الأساسية التي تؤهله ليكون منافسا للنظام المالي التقليدي شريطة مجابهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ككل.

قائمة المراجع:

1ــ شحاتة, حسين. المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق .القاهرة: مكتبة التقوى,2006.

2ــ كنجو, كنجو. إدارة المؤسسات المالية . حلب: منشورات جامعة حلب, 2006 .

3ــ عـتر, عـمـر. تكـلفة مخاطر التمويـل في المصـارف الإسـلامية
(دراسة تطبيقية على عقود الاستصناع) . رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة حلب, كلية الاقتصاد.

4ــ [www.alarabia.net](http://www.alarabia.net)

5ــ [www.syriasteps.com](http://www.syriasteps.com)

6ــ [www.siib.com](http://www.siib.com)